ضمير الوطن.. وضمير المواطن

بين أيديكم اليوم.. العدد الأول من مجلتنا، التى نتطلع إلى أن تكون منبراً لكل الآراء والأفكار الوطنية الداعمة للتنمية ومكافحة الفساد.

هذه المجلة ليست مطبوعة دورية فحسب ولكنها ملتقى لكل الأفكار والأحداث والآراء المرتبطة بضمير الوطن والمواطن معاً وهذا ليس بغريبٍ عن (هيئة الرقابة الإدارية).

مقال رئيس التحرير

وكيل د. محمد سلامة

نائب مدير الأكاديمية لمركز بحوث ودراسات منع ومكافحة الفساد

الرقابة الإدارية، ضمير الوطن

نشأت الهيئة منذ عام ١٩٦٤ كنتيجة حتمية لمكتسبات ثورة عام ١٩٥٢، فى ظل اتساع قاعدة ملكية الدولة، وتعدد الجهات التابعة لها من وزارات ومحافظات وشركات وتنامى قاعدتها الصناعية وزيادة أعداد العاملين بها، الأمر الذى استوجب وجود جهاز رقابى قوى يضطلع بدوره فى مراقبة أداء الجهاز الإدارى والعاملين به وتلافى «أوجه القصور فى العمل والإنتاج والذود عن المال العام»، وترسيخ مفاهيم الاحترام لـ«سمعة وكرامة الوظيفة العامة»، وتعاقبت على هذا الجهاز العريق أجيال عدة.. لتؤدى دورها الوطنى وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والقوانين والمتغيرات المجتمعية التى مرت على الأمة المصرية.

إلا أن صدور هذا العدد الأول يشكل وبحق تعبيرا عن الدور المتنامى لهيئة الرقابة الإدارية التى تشكل رافدا رئيسيا لـ «ضمير الوطن» وهو الذى أضفى ذلك الاسم ليحمله هذا العدد الأول من المجلة.

فمنذ ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ مثلت الإرادة السياسية وبحق الأساس القوى والداعم الرئيسى فى مجالى تنفيذ خطط «التنمية الطموحة» و«مكافحة الفساد» بل يمكننا أن نقول إن تواكب دفع عجلة التنمية مع وجود آلية حقيقية وفعالة لمحاربة الفساد هما بمثابة وجهين لعملة واحدة.

بل إن اتحادهما معا يرسخ لمبدأ «سيادة القانون» وقد اتضحت تلك العزيمة الصادقة للقيادة السياسية وتلك القدرات الحقيقية الدؤوبة من أجهزة مكافحة الفساد من خلال تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته برئاسة السيد رئيس الوزراء واللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته برئاسة السيد الوزير / رئيس هيئة الرقابة الإدارية حيث تختص الأولى بوضع السياسات والأهداف الرئيسية لمواجهة الفساد وتختص الثانية بوضع الأهداف الفرعية ومباشرة الآليات الفعلية تحقيقا لتلك السياسات.

وتتويجا لتلك الجهود تم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٤ – ٢٠١٨ حيث ساهم فى تحقيقها عدد ٨٤ جهة من الجهات الإدارية من وزارات ومحافظات وجامعات وغيرها من الأجهزة الإدارية بالدولة، حيث قامت تلك الجهات من جانبها بتشكيل فرق عمل مختلفة تحقيقا لذلك وأعقبها تنفيذ الإستراتيجية فى نسختها الثانية ٢٠١٩ – ٢٠٢٢ وشارك فى تنفيذها ١٠٤ جهة.

كما مارست الهيئة دورا بارزا فى دعم خطط التنمية الطموحة بموجب تكليف السيد رئيس الجمهورية باشتراك الهيئة فى متابعة

خطط التنمية وإجراءات تنفيذ المشروعات المختلفة إلى جانب الجهات المتخصصة الأخرى والمكلفة بالمتابعة الفنية والهندسية وبرز دور الهيئة فى متابعة إجراءات تنفيذ العقود الإدارية ومدى تحقيق معدلات تنفيذ الأعمال وفقا للخطط الزمنية المقررة حيث ساهمت فى دفع تلك المعدلات وتذليل جانب من الصعاب التى واجهت التنفيذ والتصدى لأية شبهات أو ممارسات فاسدة تشوب آليات وعناصر التنفيذ وصولاً لضمان جاهزية المشروعات للافتتاح وفقا لطبيعتها وحجم الأعمال وتكلفتها وأهميتها.

الدور المُجتمعى – ضمير المواطن

وإذا كانت ممارسات وجهود هيئة الرقابة الإدارية تمثل جانبا جوهريا من «ضمير الوطن» إلا أنها تشكل جناحا منفردا ينبغى له أن يتحد ويتكامل مع جناح آخر لإحداث التوازن الموضوعى لمواجهة الفساد بصورة نافذة وقادرة، ويتشكل ذلك الجناح الهام من «ضمير المواطن»..

فمهما تعددت جهود الدولة وأجهزتها فى وضع السياسات والأهداف لمواجهة الفساد دون وجود ظهير مجتمعى لديه الرغبة والثقافة لتنفيذ الآليات وتحقيق النتائج فإن هذه الجهود لن تؤتى ثمارها على النحو المأمول.

وبمراجعة تجارب الدول المختلفة الساعية لتنفيذ خطط تنموية رائدة نجد أنها عملت على مواجهة جرائم وممارسات الفساد كأحد أهم ركائز تحقيق التنمية حيث سعت للتكامل مع أبناء مجتمعاتها لتحقيق أهدافها الطموحة من خلال نشر الوعى والتثقيف لمواجهة الفساد، ومن أبرز الأمثلة الدولية تجربة هونج كونج حيث تحولت من انتشار الممارسات الفاسدة كنمط حياة يومية إلى نموذج دولى لتحقيق النزاهة والتصدى للفساد[1].

الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد

بمراجعة تجارب الدول المختلفة الساعية لتنفيذ خططا تنموية رائدة نجد أنها عملت على مواجهة جرائم وممارسات الفساد كأحد أهم ركائز تحقيق التنمية حيث سعت للتكامل مع أبناء مجتمعاتها لتحقيق أهدافها الطموحة من خلال نشر الوعى والتثقيف لمواجهة الفساد

تمازج الضميرين..

ولكى تستطيع التجارب المتخصصة فى مجال مكافحة الفساد تحقيق طموحاتها لابد من التكامل بين إستراتيجية الحكومة وقدرات وأهداف أجهزة مكافحة الفساد الرئيسية وبين ثقافة المواطن وتنمية وزيادة وعيه للإلمام بصور وعناصر ومخاطر وأضرار الفساد وآثاره على المجتمع ككل.

وبتوافر الإرادة السياسية - كما أشرنا سابقا - تتيسر العديد من الخطوات، حيث تدعم تلك الإرادة وضع القوانين الصارمة أوتعديلها لتحقيق المواجهة الفعلية للفساد بالتكامل مع الأدوات التشريعية المناسبة وكذلك يَسهُل وضع إستراتيجية واضحة للمكافحة وأهداف وآليات وعناصر تنفيذية لتطبيقها..

إلا أنه تبقى الإشكالية المُلحة التى تعرقل كافة جهود التصدى للفساد، ألا وهى عدم توافر ثقافة ووعى المواطن فى مواجهة الفساد..

ولإحياء هذا الوعى وترسيخ تلك الثقافة لابد من تعاضد عناصر عدة وهى تنامى دور (أدوات الدولة التثقيفية) من وزارات وهيئات وأجهزة متخصصة بصفتها ممثلة الدولة والراعى الرئيسى لنضوج الوعى وتوجيهه وبين (منظمات العمل الأهلي) بصفتها الأوسع انتشارا واتصالا وقُربا من المواطنين وفق توزيع جغرافى متوازن، و(ثقافة ورغبة المواطن الحقيقية) فى التخلص من الفساد وتبعاته..

ولا يقتصر دور تلك العناصر فى التوعية بالأفعال المؤثمة التى تشكل جرائم المال العام والتى تمس سُمعة وكرامة الوظيفة العامة الواردة فى قانون العقوبات أو القوانين المُكملة أو التعديلات القانونية ذات الصلة، بل تمتد لتشمل (الممارسات الفاسدة) ويقصد بها «التصرفات اليومية من المواطنين وكذلك الموظفين العموميين وخاصة من مُقدمى الخدمات العامة والتى تتسم بالتخاذل والتباطؤ والإهمال» ويمكن التفرقة بين الأفعال الفاسدة والممارسات الفاسدة أن الأولى يمكن تحديدها على سبيل الحصر وتكييفها ووضع العقوبة المتناسبة مع ظروف ارتكابها وآثارها بينما أن الثانية لا يسهل تحديدها على سبيل الحصر وقد لا ترقى تلك التصرفات إلى حد المساءلة العقابية سواء الجنائية أو الإدارية، بالرغم من أنها فى مجموعها ترسخ لثقافة الفساد وتؤثر بشكل كبير فى تشكيل وعى المواطن وتؤدى حتما إلى معايشة الفساد وقبوله داخل المُجتمع كأمر واقع لا مفر منه.

...وبالتالى تُرَسِّخ لانتشار ثقافة الفساد دون رادع أو ضابط...

ولا سبيل للتصدى لتلك الممارسات سوى زيادة الوعى وترسيخ ثقافة مواجهة الفساد وإبراز الهوية الوطنية والالتفاف حول هدف قومى واحد يتصل برفعة الوطن وصالح المُجتمع ضمن مشروع تنموى إصلاحى متكامل.

أمل واعد وشكر واجب..

حين شارفت نهاية المقال الأول من العدد الأول من المجلة الثقافية الصادرة عن الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد متمثلة فى مركز البحوث والدراسات حيث تعد الأكاديمية الذراع التدريبية والتثقيفية لهيئة الرقابة الإدارية.. تملكتنى مشاعر متعددة تراوحت بين الفخر والأمل والشكر الواجب.

الفخرُ بإنتساب الأعضاء والعاملين بالهيئة لهذا الصرح الشامخ الراسخ، والأملُ الواعد للسعى الجاد للقضاء على الممارسات الفاسدة ونشر الوعى والثقافة الواسعة للتصدى للفساد بالمجتمع..

والشكر الواجب لداعمى السياسة التثقيفية والترويجية لمكافحة الفساد، ودعم دور الهيئة المجتمعى وعلى رأسهم السيد الوزير رئيس هيئة الرقابة الإدارية ونائب رئيس الهيئة، حيث تحقق الأمل وتحول الحُلم إلى حقيقة ساطعة تحملها الأكف وتطالعها العيون.. فشكرا لهم جميعا...

كما نقيم لهم العهد كأسرة هيئة التحرير بالمجلة، باستمرار عمل المجلة ومنذ عددها الأول منارة ثقافية وطنية وأداة فاعلة للاستنارة والبداية الحقيقية للعمل على نشر المقالات والدراسات والبحوث المناهضة للفساد على قدر هذا الدعم والمساندة.. وفى ظل القيادة السياسية الرشيدة ودعم رؤيتها التنموية الشاملة.

(١)- جلسة حوارية بمؤسسة أمان للشفافية بدولة فلسطين - " دانييل لي" الخبير الدولى وشغل وظيفة نائب مفوض ورئيس العمليات فى الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد بهونج كونج - ١٣ ديسمبر ٢٠١٧.